Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بالشعر والنثر دون فصل بينهما أو تحديد لمستوى الأداء فيهما، ومع ذلك فهناك مبادىء لغوية واضحة تحدد الرتبة لبعض العناصر فعلا، وتحدد الوصف الدقيق لكل مكون من مكونات الجملة، ومن هنا يمكن قياس درجات الابتعاد عن «الأصل» المقرر، أو الالتزام به، ومعنى ذلك أن تصبح الدراسة الأسلوبية رصداً لما يختاره الشاعر من أوجه الاستعمال الممكنة واتخاذ الأصل المقرر معياراً يقاس عليه ويوزن به .

مثال ذلك: تقرر القواعد النحوية أن رتبة «المفعول به» التأخر عن الفاعل فى الجملة ويجوّز هذه القواعد أن يتقدم المفعول به على الفعل، أو على الفاعل ما لم يلتزم بوضع من هذين لسبب لغوى يقتضى ذلك، ومن هنا قد نلاحظ أن بعض الشعراء مثلا يلجأ إلى تقديم المفعول به على الفاعل، ويكرر ذلك فى أحد نصوصه حتى يصبح هذا ملمحاً أسلوبياً بهذا النص، فإن هذا يعد «انحرافاً» عن المعيار ولابد أن كل انحراف بهذا المعنى تصحبه دلالة هامشية خاصة به تكتسب من السياق الذى يرد عليه النص المدروس، فإذا أمكن تحديد النظام اللغوى معياراً للغة التى هى مجال الدراسة، فإن ظواهر الاستعمال اللغوى أى ظواهر الأداء أو الكلام تقابل فى هذه الحالة بمستويات النظام اللغوى المخزون فى الذهن، ويُدْرَك الأسلوب ـ حينئذ ـ على أنه انتهاك لنظام اللغة، ولا يتناقض هذا التصور ـ كما يقول برند شبلنر ـ الحقيقة الواضحة وهى أن ظواهر الكلام بوصفها تحقيقات فردية شخصية ـ تنحرف بدرجة مؤكدة عن الوصف العام لنظام اللغة. كما أن مستوى المقارنة الذى يوضع تحت تصرف التحليل اللغوى لا يمكن أن يكون اللغة نفسها بل الوصف العلمى للغة، ومن الوجهة النظرية لابد من وجود فروق بين النظام اللغوى «المعيار» وظواهر الاستعمال اللغوى «ظواهر الأداء» (١)

(١) انظر علم اللغة والدراسات الأدبية، دراسة الأسلوب ـ البلاغة ـ علم اللغة والنص، ص ٦٨، بند شبلنر، ترجمة د. محمود جاد الرب، ط أولى ، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة سنة ١٩٨٧ .